

# حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات

مايو 2024



الاتجاهات الجديدة للأزمة السودانية  
في بداية عامها الثاني

# حالة أفريقيا

## رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الأفريقية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. خالد عكاشة

المدير العام

اللواء/ محمد إبراهيم

نائب المدير العام

أ.د. محمد كمال

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. أحمد أمل

المشاركون

شيماء البكش

نسرين الصباحي

صلاح خليل

عبد المنعم علي

هنا رامي

إخراج فني

إسلام علي

العدد الرابع - مايو 2024

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

5

تنسيق مشترك: أبعاد وآفاق العلاقات المصرية الجنوب أفريقية



12

إعادة تشكيل الاتحاد المغاربي:  
سياق ومؤشرات



16

حدود الدور: الوساطة الكينية  
في الأزمة الصومالية -  
الإثيوبية



22

التجاهات الجديدة للأزمة السودانية في بداية عامها الثاني



26

كيف استقبلت فرنسا فوز مرشح المعارضة بانتخابات الرئاسة في السنغال؟





يتناول العدد الجديد من إصدار حالة أفريقيا عدداً من القضايا المهمة أولها تطور العلاقات المصرية الجنوب أفريقية في ظل التقارب الذي تشهده منذ زيارة وزير الخارجية المصري لجنوب أفريقيا وما ارتبط بالزيارة من تجديد الدولتين التزامهما بتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وتوسيع نطاق التفاهم المشترك في مختلف القضايا الأفريقية والإقليمية. وعلى صعيد المغرب العربي يناقش العدد سياق انعقاد القمة المغربية التي دعت إليها الجزائر والتي استجابت لها ليبيا وتونس وما يمكن أن تحمله من تداعيات على مستوى مستقبل التكامل الإقليمي في المغرب العربي بما يشهده من توترات متصاعدة على إثر تنامي حالة الاستقطاب الجزائري المغربي في الشهور الأخيرة.

وفي الشرق الأفريقي يناقش العدد الوساطة الكينية بين الصومال وإثيوبيا وما يمكن أن تلعبه من أدوار تساهم في تحفيف حدة التوترات بين الصومال وإثيوبيا التي بلغت ذروتها مطلع العام الجاري بعد إعلان إثيوبيا توقيعها مذكرة تفاهم مع حكومة أرض الصومال تسمح بتشييد إثيوبيا قاعدة عسكرية بحرية مقابل الاعتراف باستقلال أرض الصومال، فضلاً عما تعكسه هذه الوساطة من تنامي الدور الإقليمي الكيني.

ومع إتمام الصراع السوداني عامه الأول، يرصد العدد الاتجاهات الجديدة للأزمة السودانية في بداية عامها الثاني وذلك على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. وأخيراً يحلل العدد التداعيات المحتملة للانتخابات الرئاسية السنغالية على الحضور الفرنسي في غرب أفريقيا، خاصة في ظل التوجهات التي يتبناها الرئيس الجديد مرشح المعارضة والذي سبق له وأن أعلن تحفظات متعددة على النفوذ الفرنسي الكبير في بلاده.

#### د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز  
المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تنسيق مشترك: أبعاد وآفاق العلاقات المصرية الجنوب أفريقية



شيماء البكش - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الخارجية، بمشاركة وفود ممثلة للجهات المعنية للبلدين، لبحث سبل وآفاق التعاون في القضايا محل الاهتمام المشترك، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

انعقدت في برينوريا عاصمة جنوب أفريقيا في الفترة من 17 حتى 19 إبريل الجاري، أعمال الدورة العاشرة للجنة المشتركة بين مصر وجنوب أفريقيا، والتي تعقد بالتناوب كل عامين على مستوى وزير

ووفق بيان الخارجية المصرية، حملت أجندة المباحثات بين وزير الخارجية المصري السفير ” سامح شكري“ ونظيرته الجنوب أفريقية وزيرة العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا ”ناليدي باندور“، قضايا متعددة؛ تضمنت قضايا التعاون الثنائي بين البلدين، فضلاً عن القضايا الإقليمية المختلفة، بما في ذلك الأوضاع في غزة والسودان والقضايا المتصلة بالاتحاد الإفريقي، وحالة السلم والأمن في القارة الإفريقية.

### أولاً: المسار الممتد للعلاقات الثنائية

تمتد العلاقات المشتركة بين البلدين إلى عقود مضت، إذ تأسست أول بعثة مصرية بجنوب أفريقيا عام 1942 كقنصلية عامة في العهد الملكي، ثم تحولت إلى مفوضية خلال عام 1949، بعد قرار مجلس الوزراء برفع مستوى التمثيل، الذي ظلّ مستمراً حتى عام 1960، حينما انقطعت العلاقات مع نظام الفصل العنصري، إذ كانت القاهرة تدعم مطالب حركة التحرير في جنوب أفريقيا، حتى عادت العلاقات مرة أخرى عام 1993، ورفع مستويات التمثيل الدبلوماسي وفتح سفارات في البلدين عام 1994.

ورغم القطيعة بين البلدين، التي صاحبت صعود السياسة المصرية الداعمة لحركات التحرر الوطني، فإنها كانت في الأساس جزءاً من السياسة المصرية الداعمة لحركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا، التي رأت في القطيعة مع نظام الفصل العنصري دعماً لجهودها في التحرر الوطني، مما خلق رصيماً استندت عليه البلدان عقب رحيل نظام الفصل العنصري في تسعينيات القرن الماضي.

وقد كانت استضافة مصر للمناضل نيلسون مانديلا عام 1961 انعكاساً إيجابياً على مستويات التواصل بين البلدين، حين عادت العلاقات في مطلع التسعينات، وهي الفترة التي اتفق خلالها البلدان في عهد مانديلا على بناء شراكة من أجل السلام والازدهار والعمل على وجود عالم أكثر إنصافاً. وفي عام 1995، أنشئت لجنة مشتركة للتعاون بين الدولتين، عقدت دورتها الأولى في إبريل 1996، اتفق خلالها على دفع العلاقات بين البلدين في جميع المجالات، تحديداً المجال التجاري. وانعقدت اللجنة حتى حصلت فجوة في العلاقات، تجلت في عدم ردت جنوب أفريقيا على دعوة مصر لعقد الدورة التاسعة في 2012.

وخلال زيارة الرئيس سيريل رامافوزا لمصر عام 2019، تزامناً مع تولي مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي، وعودة الزخم للعلاقات

“

على مدار العقدين الماضيين اعتبر المجتمع الدولي جنوب أفريقيا بمثابة حلقة الوصل بين دول الشمال والجنوب، باعتبارها قوة دافعة على مستوى الاتحاد الأفريقي والاقتصاد الأفريقي الرائد والقادر على قيادة جهود التنمية، نظراً لكونها كانت الاقتصاد الأسرع نمواً في القارة، فضلاً عن عضويتها في مجموعة البريكس، ومكانتها الدبلوماسية على المستوى الأفريقي والدولي، مما يجعل التعاون المصري مع جنوب أفريقيا في القضايا الأفريقية لتعزيز التنمية والدبلوماسية الأفريقية.

المصرية الأفريقية، اتفاقا البلدان على أهمية انعقاد الدورة التاسعة للجنة المشتركة بين البلدين مطلع عام 2020، في إطار الرغبة المشتركة برفع مستويات التنسيق بين البلدين لأعلى مستوياته، التي عبر عنها قادة البلدين، خلال الاتصالات واللقاءات التي أجريت منذ عام 2014 حتى الآن.

وعلى مدار التاريخ، ظلت هناك عدد من القضايا المشتركة فارضة نفسها على أجندة العلاقات الثنائية بين البلدين، ففي عهد الرئيس الأسبق ثابو مبيكي، تناولت الزيارة الرئاسية المصرية عام 2008 عددًا من القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل قضايا الأمن الإقليمي والأوضاع في السودان والصومال وزيمبابوي، انطلاقًا من الأهمية التي يحتلها الإقليم الجنوبي من القارة، فضلًا عن مناقشة ذات التحديات ذات الأبعاد الدولية، والتي تستمر في حياة ذات الأهمية والتأثير، مثل مناقشة سبل مواجهة تحديات الأمن الغذائي في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميًا، وقضية إصلاح الأمم المتحدة وموقف الدول الأفريقية من توسيع عضوية مجلس الأمن.

## ثانياً: مجالات تعميق التعاون

خلال أعمال الدورة التاسعة التي انعقدت بالقاهرة (23-25 مايو 2022)، اتفق وزيراً خارجية البلدين على أهمية التعاون المشترك في سياق إقليمي موسع مع الدول الأفريقية لتعميق التكامل الإقليمي والتنمية المُستدامة على مستوى القارة الأفريقية. وتأتي قضايا التنمية والتعاون المشترك متعددة بين الطرفين على النحو التالي:

### 1. التعاون الاقتصادي

على مدار العقدين الماضيين اعتبر المجتمع الدولي جنوب أفريقيا بمثابة حلقة الوصل بين دول الشمال والجنوب، باعتبارها قوة دافعة على مستوى الاتحاد الأفريقي والاقتصاد الأفريقي الرائد والقادر على قيادة جهود التنمية، نظرًا لكونها كانت الاقتصاد الأسرع نموًا في القارة، فضلًا عن عضويتها

في مجموعة البريكس، ومكانتها الدبلوماسية على المستوى الأفريقي والدولي، مما يجعل التعاون المصري مع جنوب أفريقيا في القضايا الأفريقية لتعزيز التنمية والدبلوماسية الأفريقية، على نحو يتماشى مع أهداف أجندة التنمية الأفريقية 2036، تعاونًا فعّالًا على المستوى الثنائي والإقليمي.

ويعد مشروع القاهرة- كيب تاون، بمثابة نقطة ارتكاز للتعاون الإقليمي المشترك، الذي يربط البلدين بشرق وشمال وجنوب القارة، بما يتسق مع أهداف منطقة التجارة الحرة القارية، إذ تعد البنية التحتية والربط الإقليمي على المستوى البري والتكنولوجي، والبحوث الزراعية وتبادل الخبرات وبناء القدرات، واحدة من الأولويات الجماعية ضمن آليات تحقيق أهداف الاندماج الإقليمي؛ إذ تتشارك البلدان من خلال مبادرة للبنية التحتية في أفريقيا. وقد اتفق الرئيسان حين التقيا على هامش القمة المصغرة للاتحاد التي عقدت بالنيجر عام 2019، على أهمية تعزيز قضايا التعاون الثنائي بين البلدين بما في ذلك ممر القاهرة كيب تاون، والقضايا التنموية والاقتصادية، التي لها أثر على المستويات الثنائية والأهداف الاقتصادية الأفريقية.

وشكّلت عضوية جنوب أفريقيا في البريكس جسراً للتعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، إذ كانت مصر حريصة على المشاركة في بعض قمم التجمع قبل أن تنضم محرًا لعضوية التجمع، الذي يضم في عضويته كل من الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، مما يوفر فرصة لخلق وتعزيز الرؤى الأفريقية المشتركة في إطار الاقتصاد الدولي، بما يلبي التطلعات الأفريقية، وخلال مشاركة الرئيس السيسي في قمة البريكس عام 2017، تمت دعوته من نظيره الجنوب أفريقي للمشاركة في قمة العام التالي، كجزء من الدوافع المشتركة بجعل التجمع منصة لتعزيز القيم والأهداف التنموية المشتركة.

وقامت جنوب أفريقيا بتفعيل التجارة التفضيلية مع مصر في يناير 2024، كجزء من مبادرة التجارة الموجهة بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية،

خاصة بعد الانضمام المصري لمجموعة البريكس. ويمكن للدولتين تعميق التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي في القارة، من خلال زيادة التعاون بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية القائمة، وعبر تفعيل منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين اتفاقية السوق المشتركة بين دول الشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" وتجمع تنمية الجنوب الأفريقي "السادك" وتجمع شرق أفريقيا، وبالتالي تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا، ومن ثمّ التعاون في تحقيق أهداف التنمية الأفريقية 2063.

## 2. التبادل التجاري

انطلاقاً من الحاجة إلى دفع العلاقات الثنائية بين البلدين، توفر اللجنة المشتركة مجالاً لتوقيع ومراجعة اتفاقيات التعاون المشترك في المجالات ذات الأولوية، باعتبارها الآلية الأساسية التي يتم من خلالها ترجمة الأهداف المشتركة في المجالات المختلفة. وخلال أعمال الدورة التاسعة، تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال الاستخدام السلمي للفضاء بين وكالة الفضاء المصرية ووكالة الفضاء الوطنية الجنوب أفريقية، فضلاً عن بحث سبل تعزيز التبادل التجاري بين البلدين ليرقى بمستوى الأهداف الموضوعية، إذ أكدا الوزيران حينها على بحث واستغلال الفرص التجارية والاستثمارية بين البلدين، وتفعيل التعاون بين الهيئات المعنية بالاستثمار وغرب التجارة في كلا البلدين لتشجيع القطاع الخاص في البلدين.

ووفقاً لبعض التقديرات، زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى 217.1 مليون دولار مقارنة بعام 2020 الذي كان حجم التبادل التجاري بينهما بالغاً 158.5، فيما بلغت قيمة الصادرات المصرية لجنوب أفريقيا 128.9 مليون دولار مقارنة بقيمة بلغت 75.2 عام 2020، فيما جاءت قيمة واردات مصر من جنوب أفريقيا 88.2 مليون دولار مقارنة بقيمة مقاربة وصلت 83.3، بينما زادت قيمة استثمارات جنوب أفريقيا في مصر من 10.6 مليون دولار عام 2019 لتصل 74.6 عام 2020.

واتفق البلدان خلال أعمال الدورة الحالية على التزام البلدين بتطوير برامج تنفيذية وأطر للتعاون لدفع العلاقات، تلبية لتطلعات البلدين رفع مستويات العلاقات الثنائية بينهما، التي لا ينبغي أن تقتصر على رفع معدلات التبادل التجاري فحسب، وإنما يتعين أن تمتد لتشمل كافة أوجه التعاون الثنائي.

ويتضح من الطفرة المتحققة في ارتفاع مستويات الاستثمار بين البلدين، أن هناك رغبة حقيقية في إتاحة الفرصة لمجتمع

“

تعد مصر و جنوب أفريقيا من كبار الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، إذ جاءت مشاركة مصر في أول بعثة بالكونغو الديمقراطية عام 1960، وتتركز أغلب مشاركتها في القارة الأفريقية، إذ تشارك مصر بحوالي ثلاثين ألف جندي ضمن مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.



الدفاعية، ومن ثمّ يجب تقديم شركاتها إلى السوق المصرية وتحديد مجالات التعاون معها.

ويعد التعاون فيما يتعلق بمبادرة إسكات البنادق التي يتبناها الاتحاد الأفريقي والتي تعد المظلة والمرجعية لأطر التعاون الأمني، المدخل الذي يمكن من خلاله أن تقوم البلدان بتعزيز التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية والإتجار في البشر وغسيل الأموال والاتجار في المخدرات وغيرها من القضايا الأمنية التي تهدد السلم والأمن في القارة والتي تتصل بأهداف أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، إذ يمتلك البلدان رؤية مشتركة، تستند إلى أهمية تحقيق الاستقرار من أجل تحقيق التنمية.

ويأتي مجال الحوكمة الأمنية وإصلاح الهيكل الأمنية القارية كجزء من الإصلاح المؤسسي في الاتحاد الأفريقي، ضمن مجالات الاهتمام الأمني المشترك بين الدولتين، اللتين تتشاركان في عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي، على نحوٍ يمكنهما من العمل سويًا لتحقيق أهداف مبادرة إسكات البنادق وإحلال السلم بالقارة.

وتعد مصر وجنوب أفريقيا من كبار الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، إذ جاءت مشاركة مصر في أول بعثة الكونغو الديمقراطية عام 1960، وتتركز أغلب مشاركتها في القارة الأفريقية، إذ تشارك مصر بحوالي ثلاثين ألف جندي ضمن مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ويوفر مجال حفظ السلام في القارة التي تعاني من الاضطرابات والصراع مدخلًا للتعاون المصري الجنوب أفريقي على مستوى القارة، إذ تعد جنوب أفريقيا واحدة من أكبر خمسة عشر مساهمًا في الأمم المتحدة، بمشاركة بدأت عام 1999، وبعنود يصل عددها إلى 1189 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، يعمل منهم 1100 جندي في الكونغو الديمقراطية، مما يجعل مسألة الكونغو واحدة من

الأعمال لاستغلال الفرص الاستثمارية، من خلال إحياء مجلس الأعمال المصري الجنوب أفريقي وتفعيل هيئات الاستثمار والغرف التجارية، مما يخلق فرصة لتعزيز التجارة البينية بين البلدين عبر التجمعات الاقتصادية كخطوة نحو تعزيز منطقة التجارة الحرة القارية (AfCFTA).

ويركز البلدان على قضايا التعاون الصحي ضمن قضايا التعاون التنموي، إذ يأتي التعاون في مجال إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 لاستخدام المحلي والإقليمي، واحدة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، في ضوء قرار منظمة الصحة العالمية باختيار مصر وجنوب أفريقيا ضمن 6 دول أفريقية للحصول على تقنية "mRNA" لتصنيع اللقاحات. وحث الوزيران المنظمات والمؤسسات المالية الدولية على تعزيز الجهود الرامية لدعم القطاع الصحي في الدول الأفريقية وكذا الآليات الدولية المعنية بالتوزيع المنصف للقاحات. وقد ساهم تزامن عضوية جنوب أفريقيا للاتحاد الأفريقي مع انتشار فيروس كورونا عام 2020، في خلق مساحة للتواصل بهدف التنسيق المشترك لمواجهة التحديات الصحية الناجمة عن الأزمة، على مستوى إقليمي، وهو البعد الذي تسعى البلدان لإضافته على التعاون الثنائي بينهما، من خلال خلق قيمة إقليمية لقضايا التعاون الثنائي في المجالات المختلفة؛ سواء التعاون في مجالات الصحة والفضاء والبنية التحتية والطاقة وغيرها من قضايا التنمية الأفريقية.

### 3. التعاون الأمني

يعد التعاون في مجال الصناعات الدفاعية أحد المجالات ذات الاهتمام المشترك، من خلال عقد الشراكات بين مجلس تصدير الطيران والفضاء البحري والدفاع في جنوب إفريقيا (SAAMDEC) ووزارة الدولة للإنتاج الحربي المصرية، لتشجيع الشركات الدفاعية للاستثمار في مصر، والتي أظهرت اهتمامًا من خلال مشاركة الشركات الجنوب أفريقية في معرض EDEX الأول للدفاع في القاهرة في ديسمبر 2018؛ إذ تنظر جنوب أفريقيا لمصر باعتبارها سوقًا واعدًا للصناعات

القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، خاصة وأن جنوب أفريقيا تأتي في المرتبة الثالثة بعد مصر والجزائر كأقوى الجيوش الأفريقية.

### ثالثاً: آفاق تنسيق الرؤى للقضايا محل الاهتمام المشترك

تخلق مستويات التنسيق المشترك على المستوى الثنائي بين البلدين بالتبعية مجالاً أوسع للتنسيق المشترك فيما يتعلق بالقضايا التي تواجه السلم والأمن المشترك والأوضاع السياسية المختلفة على كافة مستويات الأقاليم الفرعية. وفي هذا السياق، يناقش البلدان القضايا ذات التأثير على السلم والأمن من منظور مشترك، إذ تأتي قضايا مثل الأزمة السودانية وأزمة سد النهضة، فضلاً عن القضايا المؤسسية في الاتحاد الأفريقي في مقدمة القضايا محل الاهتمام المشترك.

وفي ذات السياق، تبرز القضايا الإقليمية والدولية الأوسع، ضمن أولويات التنسيق المشترك، مثل القضية الفلسطينية، إذ يأتي موقف جنوب أفريقيا الراهن، في مخالفة للمواقف التاريخية لنظام الفصل العنصري، مما يخلق مساحة للتنسيق المشترك بين البلدين على الساحة الدولية، من منطلق التحولات الطارئة على سياسة جنوب أفريقيا على الساحة الدولية.

تاريخياً، توترت العلاقات بين البلدين عام 1947، إذ كان نظام الفصل العنصري آنذاك من بين الدول التي صوتت لصالح قرار تقسيم فلسطين سنة 1947، ثم اعترفت في عام 1949 بإسرائيل ضمن أول سبع دول تعترف بها. وتمثل القضية الفلسطينية أحد المراكز للعلاقات المصرية - الجنوب أفريقية، والتي اتخذت بعداً مختلفاً بعد رحيل نظام الفصل العنصري، إذ بدأ يتشكل رأي عام داعم للقضية الفلسطينية من منظور تشابه المعاناة التي واجهتها جنوب أفريقيا مع نظام الفصل العنصري مع ما يتعرض له الفلسطينيون من ممارسات الاحتلال.

وقد ترجمت جنوب أفريقيا دعمها للقضية الفلسطينية من خلال التأييد الدبلوماسي لحصول فلسطين على مقعد مراقب في الأمم المتحدة ودعم خيار حل الدولتين، وكذلك شكلت جنوب أفريقيا والجزائر تكتلاً رافضاً لحصول إسرائيل على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، وأخيراً كانت جنوب أفريقيا الدولة التي اتجهت لرفع شكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة.

“

تبرز القضايا الإقليمية والدولية الأوسع، ضمن أولويات التنسيق المشترك، مثل القضية الفلسطينية، إذ يأتي موقف جنوب أفريقيا الراهن، في مخالفة للمواقف التاريخية لنظام الفصل العنصري، مما يخلق مساحة للتنسيق المشترك بين البلدين على الساحة الدولية، من منطلق التحولات الطارئة على سياسة جنوب أفريقيا على الساحة الدولية



هامش اجتماعات الدورة العاشرة وخلال اجتماعات كبار المسؤولين في اليومين السابقين على انعقاد فعاليات الدورة العاشرة، تم توقيع مذكرتين للتفاهم في مجال إدارة الموارد المائية. وخلال رئاسة جنوب أفريقيا للاتحاد الأفريقي عام 2020، جرت مفاوضات ثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الاتحاد، إذ شاركت مصر في 26 يونيو 2020 في قمة عبر الفيديو كونفرانس لرؤساء الدول الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي وبرئاسة الرئيس سيريل رامافوزا، وبمشاركة رئيسي وزراء السودان وإثيوبيا، سبقها في ذات الشهر، إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس المصري ونظيره الجنوب أفريقي، لبحث المسألة الليبية، سبقها مشاركة مصر في اجتماع مجموعة الاتصال الأفريقية بشأن الأزمة الليبية في مايو 2020.

**في الأخير،** تبدو هناك مرتكزات للتعاون المصري الجنوب أفريقي، على كافة المستويات الإقليمية والدولية، لتحقيق رؤية مشتركة، تدعم تحقيق السلم والأمن القاري، ومن ثم دعم التطورات الأفريقية، من خلال التعاون الإقليمي المشترك في إطار منطقة التجارة الحرة القارية، وكذلك التنسيق المشترك لإعلاء صوت أفريقيا على الساحة الدولية، وهو ما قد يدعمه مزيد من التنسيق الثنائي بين البلدين.

وعلى المستوى الدولي، فإن الدعم الذي قدمته جنوب أفريقيا للقضية الفلسطينية يأتي ضمن دور أكبر على الساحة الدولية، تنظر إليه القوى الغربية باعتباره تحولاً في السياسة الجنوب أفريقية على الساحة الدولية التي باتت تحركاتها أكثر تحدياً للنظام الدولي القائم بقواعده الحالية، بما يوفر مدخلاً للتنسيق المصري مع جنوب أفريقيا، في إطار تحولات النظام الدولي، وسعي الجنوب العالمي لضمان تمثيل أكبر في المؤسسات الدولية.

ويرتبط الأمر بالحاجة لدعم نظام دولي متعدد الأطراف وإصلاح مؤسسات الحكومة العالمية المتمثلة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لضمان أن تكون أكثر شمولية وتمثيلاً وديمقراطية، لإتاحة وتيسير قدر أكبر من المشاركة للدول النامية في صنع القرار العالمي، فضلاً عن تنسيق المواقف في ضوء حركة عدم الانحياز.

وعلى المستوى الأفريقي، هناك حرص على استكمال مسيرة العمل الأفريقي المشترك، ودعم الرؤية المتمثلة في “ حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية ”، من خلال العمل المشترك على تحقيق اختراق في الأزمات ذات الاهتمام المشترك، تمثل قضية إصلاح الاتحاد الأفريقي أولوية ذات اهتمام مشترك، وقد ساهم تولي مصر وجنوب أفريقيا رئاسة الاتحاد في عامين متتاليين 2019، 2020 على التوالي، فرصة لتنسيق الرؤى لإصلاح هيكل الأمن القاري.

وتعد القضايا الأفريقية الأخرى ذات الاهتمام المشترك، مثل أزمات الصومال والسودان وجنوب السودان، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأقاليم المتصلة بجنوب أفريقيا، مثل أزمة الكونغو الديمقراطية وأزمات إقليم البحيرات الكبرى، والقضايا المتصلة بإقليم جنوب القارة، ضمن القضايا التي تسعى الدولتان لتحقيق حالة من السلم والاستقرار على المستوى القاري.

هذا فضلاً عن ضرورة خلق توافق مشترك حول كيفية الانتفاع بالموارد المائية المشتركة، إذ على

# إعادة تشكيل الاتحاد المغاربي

## سياق ومؤشرات



عبد المنعم علي - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وموريتانيا، وتمخّص عن ذلك الاجتماع التأكيد على أهمية تنسيق الجهود الثلاثية في ضوء التصدي لموجات الهجرة غير الشرعية والتعاون الثلاثي في إطار معالجة المخاطر الأمنية

جسّد الاجتماع التشاوري الثلاثي (الجزائري الليبي التونسي) المنعقدة في العاصمة التونسية في الثاني والعشرين من أبريل 2024، انعراجه كبيرة في مسار الاتحاد المغاربي؛ في ضوء غياب كل من المغرب

ولعل هذا الاجتماع يأتي مكملاً لأول لقاء جمع الثلاث رؤساء في مارس 2024 على هامش منتدى البلدان المصدرة للغاز؛ الذي انعقد في الجزائر والمنتهي بالاتفاق على عقد قمة ثلاثية كل ثلاثة أشهر لتنسيق مجالات الشراكة والتعاون بينهم، فضلاً عن ذلك فإن يأتي في ظل سياق يتسم بالتصدع والاستقطاب وسياسة تشكيل المحاور التي تتبناها كل من الجزائر والمغرب منذ قدوم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون للسلطة في ديسمبر 2019. ويفرض بطبيعة الحال مسارات تميل بصورة أكبر لإعادة النظر في جدوى ومدى استمرارية الاتحاد المغربي ويزيد بصورة كبيرة من اتساع فجوة التقارب بين الدول المغربية.

## أهداف متباينة

لقد تجسدت الأهداف الشكلية للاجتماع التشاوري الأول للقمة الثلاثية التونسية الجزائرية الليبية في إيجاد مسار تنسيق أمني على الحدود وذلك للتصدي لجرائم العبارة للحدود وكذلك التصدي للهجرة غير النظامية المتزايدة، مع أهمية تعزيز الجوانب التجارية والاقتصادية بين تلك الدول، وهذه الآلية تأتي في ضوء ما تم الاتفاق عليه من جانب القادة الثلاثة على عقد اجتماع ثلاثي يتم كل ثلاثة أشهر بالتناوب بين الدول الثلاث، وتحقيقاً لتلك الأهداف الشكلية فقد تمخض عن هذا الاجتماع الإعلان عن تشكيل فرق عمل مشتركة من أجل التصدي للهجرة غير النظامية وبشكل خاص للموجات القادمة من دول جنوب الصحراء.

على صعيد آخر؛ وبالنظر للأهداف غير المباشرة لهذا الاجتماع فيمكن القول إنها تأتي في إطار رغبة الدول لتحقيق الآتي:

➤ إعادة هندسة المغرب العربي: في ظل معادلة التصعيد بين الجزائر والمغرب من ناحية وتونس والمغرب من ناحية ثانية؛ على خلفية ملفين هاميين الأول يتمثل في التطبيع المغربي الإسرائيلي

وما شكَّله ذلك من تحول نوعي في موازين القوى داخل إقليم المغرب العربي وإدخال أطراف إقليمية أخرى لها تأثيراتها على الأمن الإقليمي بصورة عامة وعلى الأمن القومي الجزائري على وجه الخصوص، وهو ما فاقم من حدة التصدع الجزائري المغربي، والملف الثاني يتمثل في قضية الصحراء الغربية التي تشهد حالة اصطاف جزائري تونسي لدعم جبهة البوليساريو؛ إذ أن بوصلة العلاقات المغربية الإقليمية والدولية تتحرك تحت مظلة هذا الملف والذي أدى بدوره لمقاطعة جزائرية مغربية وتوتر مغربي تونسي على خلفية استضافة الرئيس "قيس سعيد" لأمين عام جبهة البوليساريو في أغسطس 2022.

الأمر سالف الذكر؛ أوجد مساحة تنسيق واصطاف جزائري تونسي ضد التحركات المغربية الإقليمية، وتطلعت الدولتين لإيجاد مساحة مشتركة مع ليبيا عبر آلية تأمين الحدود لإعادة تشكيل محور إقليمي قوامه (تونس - الجزائر - ليبيا) كتحرك مستحدث يعوض غياب فعالية الاتحاد المغربي.

➤ تحقيق معادلة "رابح - رابح" والمزاحمة الأطلسية: تسعى الجزائر إلى معالجة حالة العزلة الدبلوماسية الأطلسية التي تشهدها منذ قرابة العامين؛ على خلفية تصاعد التوتر بينها وبين فرنسا من ناحية وكذلك حالة التبعاد الجزائري الأوروبي بصورة عامة نتيجة لمواقفها حيال قضية الصحراء الغربية وفي مقدمتها إيطاليا وإسبانيا. ولعل المسار الملائم لمعالجة تلك التغيرات يتجسد في توظيف ورقة الهجرة غير الشرعية كأحد نقاط التماس والتأثير في المصالح الأوروبية لإعادة تموضعها مرة أخرى وفتح نوافذ تعاون يكون للجزائر فيها تأثيراً، وذلك من خلال اندماجها مع تونس وليبيا من خلال إيجاد آلية للتعاون لتنظيم ملف الهجرة غير الشرعية بما يضمن لها العمل الجماعي لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

وبالنظر للاجتماعي التشاوري فقد جاء في أعقاب مساعي إيطاليا وأوروبا لإبرام صفقة مقايضة مع تونس يتم من خلالها تقديم مساعدات مالية تعزز من الاقتصاد التونسي يقابلها تنسيق تونسي أوروبي للحد من الهجرة البحرية لأوروبا، وآخرها زيارة "جورجيا ميلوني" رئيسية الوزراء الإيطالية في الثامن عشر من أبريل 2024 إلى تونس - وهي الزيارة الرابعة في أقل من عام- لبحث مجالات التعاون في ملف الهجرة غير الشرعية وما تمخض عنها من إبرام اتفاقيات عدة من بينها مساعدات بقيمة 50 مليون يورو في مشاريع الطاقة.

➤ **شد الأطراف ومقاربة التحركات المغربية:** برّز في الآونة الأخيرة مساعي مغربية لإعادة دمج دول الساحل في دائرة المغرب العربي لاكتساب مزيد من القوة ومساحة التحرك وخلق الأوراق تجاه قضايا المغرب العربي، برّزت فيما أطلقه العاهل المغربي "محمد السادس" خلال الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء في السادس من نوفمبر 2023، من مبادرة تُعرف باسم "جنوب - جنوب" والتي تستهدف تمكين مجموعة دول الساحل الإفريقي إلى النفاذ والولوج إلى المحيط الأطلسي للاستفادة منه؛ الأمر الذي يمثل نقطة تحوّل في التوازنات الجيوستراتيجية في دائرة شمال إفريقيا، تساهم في تخطي حاجز الجغرافيا إلى وضع نسق للتعاون البراغماتي يحقق مصالح الأطراف المختلفة على أساس شراكة رابح - رابح وبما يحقق لها دمج الصبغة الشرعية لسيادتها على منطقة الصحراء الغربية، وبهدف آخر يكمن في تحوّل الرباط لقاعدة تواصل وربط بين الشركاء الأفريقيين وبين الدول الأوروبية المطلّة على المحيط الأطلسي؛ فضلاً عن دمج الدول المؤثرة في كتلة غرب إفريقيا "الإيكواس" في معادلة الصراع المغربي الجزائري بما يتكامل مع النجاحات الدبلوماسية التي حققتها المغرب في تنافسها الجيوستراتيجي مع الجزائر وتحديداً في ملف الصحراء الغربية.

وترتيباً على السابق؛ وفي ظل غياب تونس وليبيا عن المبادرة المغربية؛ بات يلوح للأفق مباداة مماثلة تستقطب الجزائر من خلالها ليبيا وتونس في مبادرة أعلن عنها الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في الثالث عشر من فبراير 2024 تتبلور حول إنشاء مناطق حرة للتبادل مع موريتانيا وكذلك دول الساحل (مالي والنيجر) وتضم أيضاً تونس وليبيا، ومن ثمّ يمكن فهم الاجتماع التشاوري الثلاثي نقطة مكملة وداعمة للتحركات الجزائرية في هذا الشأن.

“

برّز في الآونة الأخيرة مساعي مغربية لإعادة دمج دول الساحل في دائرة المغرب العربي لاكتساب مزيد من القوة ومساحة التحرك وخلق الأوراق تجاه قضايا المغرب العربي، برّزت فيما أطلقه العاهل المغربي "محمد السادس" خلال الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء في السادس من نوفمبر 2023، من مبادرة تُعرف باسم "جنوب - جنوب" والتي تستهدف تمكين مجموعة دول الساحل الإفريقي إلى النفاذ والولوج إلى المحيط الأطلسي للاستفادة منه؛ الأمر الذي يمثل نقطة تحوّل في التوازنات الجيوستراتيجية في دائرة شمال إفريقيا.

بين الدول الثلاث يُنذر بمسار التفكك/ الانسلاخ من الاتحاد المغربي بصورة رئيسية، ويعزز من تكوين تكتلات بديلة له.

**خلاصة القول؛** إن الاجتماع الثلاثي وإن كان ظاهرًا يُمثل آلية للتشاور لمزيد من التنسيق الأمني لضبط قضايا الحدود وكذلك التصدي للهجرة غير النظامية - كأحد أوراق الضغط على الجانب الأوروبي- إلا أنه ربما يترتب عليه تنسيقات أخرى تشمل التعاون الاستخباراتي والاقتصادي والتجاري بما يزيد من تجميد الاتحاد المغربي وي طرح بدوره آلية جديدة تُشكل من خلالها تكتلات أصغر وفقًا لقواعد وموازين القوى والمصالحة المختلفة لكافة الأطراف، ويبقى المغرب والجزائر هما الأطراف الرئيسية في معادلة التوازنات والتكتلات المحتمل ظهورها إقليميًا.



**أحد أبرز المخاطر الأمنية المحتمل تصاعد وتيرتها إثر الإطاحة بالمغرب في التفاهات الجارية بين (الجزائر وتونس وليبيا)؛ يكمن في توظيف ورقة الأقليات ودعم الحركات الانفصالية خاصة في المغرب والجزائر.**

### تجاوز الخطوط الحمراء وتوظيف ورقة

الأقليات: أحد أبرز المخاطر الأمنية المحتمل تصاعد وتيرتها إثر الإطاحة بالمغرب في التفاهات الجارية بين (الجزائر وتونس وليبيا)؛ يكمن في توظيف ورقة الأقليات ودعم الحركات الانفصالية خاصة في المغرب والجزائر؛ فبعدما اتهمت الجزائر قيام الرباط بدعم حركتي "ماك" و"رشاد" في منطقة القبائل الجزائري وخاصة بعدما قام "عمر هلال" سفير الرباط في الأمم المتحدة بأهمية اتخاذ موقف بشأن حق تقرير المصير للشعب القبائلي في الجزائر وذلك في (يوليو 2021)، قابله تحرك حديث من جانب الجزائر يتمثل في إنشاء مكتبة تمثيلية لما يُعرف باسم "جمهورية الريف" المغربية والتي تضم عدد من النشاط الانفصاليين المنتمين للحزب القومي الريفي وذلك في الرابع من مارس 2024؛ بعدما تم ترتيب اجتماع أول للانفصاليين الريفيين في العاصمة البلجيكية بروكسيل في سبتمبر 2023، ويأتي ذلك كآلية للرد على تحركات المغرب تجاه حركات الانفصال في المغرب.

### بروز سياسة المحاور: إن فكرة آلية التشاور

الثلاثي التي تجمع بين الجزائر وتونس وليبيا من شأنها أن تزيد من آلية تشكيل المحاور المتناقضة وفقًا لمصالح الأطراف، خاصة وأن تلك الآلية جاءت في أعقاب تحركات جزائرية مغربية لإعادة ترتيب التفاعلات الإقليمية في المغرب العربي بدخول أطراف إقليمية أفريقية (الساحل الأفريقي) وشرق أوسطية (إسرائيل وإيران). وكذا فإن ما تضمنه البيان الختامي للاجتماع الثلاثي مع عدم اقتصار التشاور والتنسيق بين الدول الثلاث على الملفات السياسية بل ودعم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع إيلاء أولوية لتنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين (تونس - ليبيا - الجزائر) وتسريع إجراءات تنقل المواطنين وإقامة مناطق تجارية حرة

## حدود الدور: الوساطة الكينية في الأزمة الصومالية- الإثيوبية



نسرین الصباحی - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

موجة من الاضطرابات المتصاعدة في منطقة القرن الأفريقي، مما يُمثل تهديدًا للاستقرار الإقليمي، وقد أدى ذلك إلى خلق مناخ من عدم الثقة، وبلغ ذروته بطرد الصومال للسفير الإثيوبي وإصدار أوامر بإغلاق القنصليتين الإثيوبيتين في أرض الصومال وبونتلاندي في 4 أبريل 2024.

أعلنت كينيا في 11 أبريل 2024 عن مقترح للوساطة بين إثيوبيا والصومال في إطار الجهود الإقليمية الرامية لتخفيف حدة التوترات جراء التصعيد الأخير بين البلدين نتيجة مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وإقليم أرض الصومال في الأول من يناير 2024، حيث شكلت تداعيات ذلك

## أولاً- تطورات الأزمة بين الصومال وإثيوبيا:

اندلعت الأزمة بين أديس أبابا ومقديشو نتيجة توقيع الأولي مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، مما خلق بؤرة توتر في العلاقات بين البلدين، في ضوء التحولات المتسارعة في مستوى التصعيد، ويمكن توضيح ذلك تاليًا:

1. توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال: يمنح الاتفاق إثيوبيا حق الوصول إلى 20 كيلومترًا من الساحل البحري، بما في ذلك ميناء بربرة من خلال عقد إيجار مدته 50 عامًا. وفقًا لمستشار الأمن القومي لآبي أحمد، "رضوان حسين"، فإن الاتفاق لا يتضمن وصول إثيوبيا التجاري إلى البحر فحسب، بل يتضمن أيضًا قاعدة عسكرية مستأجرة. في المقابل، تعترف أديس أبابا بأرض الصومال، وحصول الأخيرة على حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية "شركة إثيو تيليكوم"، وكذلك تطوير البنية التحتية بين القاعدة والميناء وإجراء مزيد من المناقشات حول مجالات التعليم والصحة والتعاون العسكري المشترك.

2. موقف الحكومة الصومالية المتشدد: اعتبرت الحكومة الصومالية هذا الاتفاق بمثابة تهديد مباشر لسيادة الصومال وسلامة أراضيه، وقالت إن الاتفاق الذي أبرمته إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، لاغ ولا أساس له من الصحة، وإن تصرف إثيوبيا الذي يشمل أيضًا الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة عندما يحين الوقت المناسب، يُشكل خطرًا على السلام والاستقرار في المنطقة، وأكدت أن أرض الصومال جزءًا من الصومال بموجب الدستور الصومالي، بحيث أن الصومال تعتبر هذا الإجراء انتهاكًا لسيادتها ووحدتها. كما أكد الرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود" في فبراير 2024، أن بلاده ستدافع عن نفسها إذا مضت إثيوبيا قدمًا في الاتفاق. فيما صرح رئيس الوزراء الصومالي، "حمزة عبدي بري"، أن الصومال ستدافع عن أراضيهما بشتى السبل القانونية الممكنة بعد الاتفاق الذي يمنح إثيوبيا منفذًا على البحر من خلال مرفأ في الجمهورية المعلنة من طرف واحد.

3. مواقف دولية وإقليمية داعمة لوحدة وسيادة الصومال: دعمت جهات دولية عدة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومصر، وتركيا، الموقف



اعتبرت الحكومة الصومالية هذا الاتفاق بمثابة تهديد مباشر لسيادة الصومال وسلامة أراضيه، وقالت إن الاتفاق الذي أبرمته إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، لاغ ولا أساس له من الصحة، وإن تصرف إثيوبيا الذي يشمل أيضًا الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة عندما يحين الوقت المناسب، يُشكل خطرًا على السلام والاستقرار في المنطقة، وأكدت أن أرض الصومال جزءًا من الصومال بموجب الدستور الصومالي، بحيث أن الصومال تعتبر هذا الإجراء انتهاكًا لسيادتها ووحدتها. كما أكد الرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود" في فبراير 2024،

الصومالي صراحة، معتبرة مذكرة التفاهم خرقًا للسيادة الصومالية ومبادئ القانون الدولي، باعتبار أن إبرامها تم مع جهة غير معترف بها دوليًا ولا تُمثل إرادة الشعب الصومالي. كما أعربت مجموعة السبع بعد اختتام اجتماع وزراء خارجيتها الذي عُقد في كابري بإيطاليا خلال الفترة من 17 إلى 19 أبريل 2024، عن قلقها بشأن مذكرة التفاهم، مع تشجيع الدول الأعضاء الصومال وإثيوبيا على ضرورة إبقاء جميع قنوات الحوار مفتوحة لتجنب مزيد من التصعيد.

#### 4. تصاعد الأزمة الدبلوماسية بين مقديشو وأديس أبابا:

أعلنت الحكومة الصومالية في 4 أبريل 2024 طرد السفير الإثيوبي، متهمه أديس أبابا بالتدخل الفج في شؤونها الداخلية، وأضافت أنها ستأمر بإغلاق قنصليتي إثيوبيا في أرض الصومال، وبونتلاند، وبمغادرة الدبلوماسيين والموظفين فيهما في غضون أسبوعين. على الرغم من موقف الحكومة الصومالية الحازم، إلا أن قدرتها على فرض إغلاق القنصليات الإثيوبية في الصومال محدودة للغاية، ولم تظهر هذه المناطق أي ميول للامتثال لأمر الحكومة الفيدرالية. وزاد الوضع تعقيدًا بعد قيام الحكومة الفيدرالية الصومالية بوضع دستور جديد في 30 مارس 2024. ودفعت هذه الخطوة بونتلاند إلى سحب عضويتها وعدم الاعتراف بالحكومة الفيدرالية، مما يُسلط الضوء على الانقسامات العميقة داخل الصومال والتحديات التي تواجهها الحكومة الفيدرالية في الحفاظ على الوحدة الوطنية، وكان اجتماع بونتلاند اللاحق مع كبار المسؤولين الإثيوبيين في أديس أبابا في 3 أبريل 2024 لمناقشة تعزيز العلاقات التجارية وتحديدًا فيما يتعلق باستخدام ميناء غاراكاد (Garacad)، بمثابة تحدي مباشر لسلطة الحكومة الفيدرالية.

#### ثانيًا- حسابات وأبعاد الوساطة الكينية:

تنطلق نيروبي من عدة عوامل مُحفزة للانخراط في معالجة الأزمة بين أديس أبابا ومقديشو، سواء بالنسبة لتعزيز دورها كوسيط للسلام أو إبراز قدرتها على حل الأزمات واحتواء تداعيات النزاعات في دول المنطقة بما يتماشى مع طموحاتها الاقتصادية والتنموية، ويمكن تفصيل ذلك من خلال:

1. **مضمون الطرح الكيني:** قال "كورير سينجوي" وزير الخارجية الكيني لرويتزر، إن كينيا اقترحت معاهدة بحرية إقليمية لحل



يُسلط الضوء على الانقسامات العميقة داخل الصومال والتحديات التي تواجهها الحكومة الفيدرالية في الحفاظ على الوحدة الوطنية، وكان اجتماع بونتلاند اللاحق مع كبار المسؤولين الإثيوبيين في أديس أبابا في 3 أبريل 2024 لمناقشة تعزيز العلاقات التجارية وتحديدًا فيما يتعلق باستخدام ميناء غاراكاد (Garacad)، بمثابة تحدي مباشر لسلطة الحكومة الفيدرالية.

التوترات بين إثيوبيا والصومال، وهذا الاقتراح بالتشاور مع دولة جيبوتي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)؛ إذ تشمل هذه المعاهدة وصول الدول غير الساحلية في المنطقة إلى الموانئ البحرية بشروط تجارية، في ظل قدرة منظمة "إيجاد" على صياغة معاهدة لتقاسم الموارد البحرية. في حين قال وزير الدولة الصومالي للشؤون الخارجية "علي عمر" إنه قبل مناقشة الوصول إلى الموانئ بشكل ثنائي، يتعين على إثيوبيا إلغاء اتفاقها مع أرض الصومال، "الصومال لن يقبل أبدًا بقاعدة بحرية". وأضاف أن "الصومال مستعد لمناقشة المقترحات طالما أنها تُلبى مصالح البلاد التي تتمثل في حماية سيادتنا واستقلالنا السياسي ووحدةنا".

“

**انطلاقًا من حالة الاستقرار النسبي التي تحظى بها نيروبي، وخدمة طموحاتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتقديم ميناء لامو كبديل لسعي إثيوبيا للوصول البحري، ويُحفز هذا المسعى للعب أدوار قيادية في المنطقة، في ظل تراجع الدور الإثيوبي في المنطقة جراء الحرب في إقليم تيجراي بشمال البلاد التي انتهت بعد عامين من الحرب من خلال توقيع اتفاق سلام بريتوريا في نوفمبر عام 2022.**

في هذا السياق، اتخذ الرئيس الكيني "وليام روتو" خطوات محورية للتوسط في تخفيف حدة التوترات بين إثيوبيا والصومال من خلال سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى في نيروبي، مع رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد"، والرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود"، على هامش اجتماعات الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (Unea-6) بنيروبي في فبراير 2024، وقد تركزت المناقشات على تهدئة الخلافات بين البلدين وتعزيز العلاقات الثنائية.

2. تعزيز دور كينيا كوسيط للسلام في المنطقة: يأتي ذلك انطلاقًا من حالة الاستقرار النسبي التي تحظى بها نيروبي، وخدمة طموحاتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتقديم ميناء لامو كبديل لسعي إثيوبيا للوصول البحري، ويُحفز هذا المسعى للعب أدوار قيادية في المنطقة، في ظل تراجع الدور الإثيوبي في المنطقة جراء الحرب في إقليم تيجراي بشمال البلاد التي انتهت بعد عامين من الحرب من خلال توقيع اتفاق سلام بريتوريا في نوفمبر عام 2022، لكن لا تزال تُعاني من العديد من الاضطرابات الأمنية، بجانب ذلك تصاعد حدة التوترات في الأقاليم الإثيوبية المختلفة جراء تصاعد نشاط الجماعات والمليشيات المسلحة. كما لعبت دورًا مهمًا للغاية في اتفاقيات السلام في دول المنطقة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان واتفاق السلام الذي تم تنسيقه منذ عام 2018، أو دعم جهود وسياسات الاستقرار الإقليمي، والتوسط في النزاعات في دول مثل جنوب السودان، والسودان، والصومال، وإثيوبيا، وبوروندي، وشرق الكونغو الديمقراطية.

في الأراضي الصومالية التي تسعى إلى استبعاد الصومال، وإحياء الإمبراطورية الإثيوبية، والسيطرة على الموانئ البحرية الصومالية. وقد حذر الرئيس الصومالي ورئيس الجامعة العربية بشكل منفصل من أن تحرك إثيوبيا من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد خطير في أنشطة التطرف العنيف. من شأن ذلك، تمدد أنشطة حركة الشباب إلى كينيا في ضوء تعرضها لعددٍ من الهجمات الإرهابية المتكررة في المناطق الحدودية الشمالية الشرقية (لامو، ومقاطعتي واجير ومانديرا).

### ثالثاً- تحديات قائمة:

على الرغم من محاولات دول الجوار الإقليمي في مقدمتها كينيا وجيبوتي وأوغندا، تقديم مبادرات وساطة لحلحلة الأزمة المتصاعدة بين مقديشو وأديس أبابا، لكن تظل هناك تحديات قائمة تُعرقل أية خطوات جادة لمحاولة نزع فتيل هذه التوترات، ومنها رفض الصومال الوساطات الخارجية في ظل التأكيد على أن المناقشات لا يمكن أن تتم إلا بعد أن تلغي إثيوبيا الاتفاق، مع نص بيان وزارة الخارجية الصومالية، " لا مجال لوساطة ما لم تنسحب إثيوبيا من مذكرة التفاهم غير القانونية، وتعيد التأكيد على سيادة الصومال ووحدة أراضيه ومبدأ عدم التدخل". كما جاء بيان الحكومة الفيدرالية الصومالية تعليقاً على بيان مجموعة السبع، أنه يتعين على "إثيوبيا إظهار الاحترام الكامل لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية بما يتماشى مع القانون الدولي لتجنب المواجهات المستقبلية". في حين تتمسك إثيوبيا بأحقية الوصول المشروع للبحر باعتباره مسألة استراتيجية، في ضوء سعيها لتنوع منافذ الوصول إلى الموانئ البحرية.

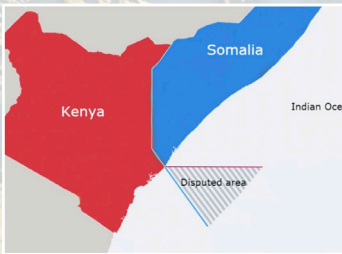
على جانبٍ آخر، تعقد العلاقة بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وحكومات الأقاليم الصومالية من ناحية، وتنامي التقارب بين حكومات الأقاليم الصومالية وإثيوبيا من ناحيةٍ أخرى، وتحديداً بعد تصاعد التوترات بين إقليم بونتلاند والحكومة

3. احتواء التهديدات والتوترات الإقليمية: تحرص نيروبي على احتواء التوترات بين دول الجوار، ومنع تصعيد الصراعات الداخلية، تخوفاً من تداعيات هذه الأزمات على الداخل الكيني، في ظل سياق الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها، وتداخل الامتدادات الإثنية والقبلية والارتباطات بين الداخل والخارج في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. علاوة على ذلك، تخوفات نيروبي من تقويض جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، فقد يترتب على قطع الصومال العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا، التأثير على استمرار الوجود القانوني للجنود الإثيوبيين في الصومال الذين يقاثلون حركة الشباب، حيث يوجد حالياً ما لا يقل عن 4000 جندي إثيوبي في الصومال كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس-ATMIS) و1000 جندي آخر منتشرين كجزء من الاتفاقيات الثنائية مع الصومال، وتُشكل القوات الإثيوبية ما بين ربع وثلث قوة "أتميس" التي يبلغ قوامها 14 ألف جندي، وهي مسؤولة عن قطاعات في وسط وجنوب غرب الصومال المتاخمة لإثيوبيا، في ظل موعد انسحاب البعثة بالكامل بحلول نهاية عام 2024، وقد يعقد هذا الاتفاق من خطط الحكومة الصومالية للقضاء على حركة الشباب في جنوب البلاد بحلول عام 2024.

اتصالاً بالسابق، من المرجح أن تصعد حركة الشباب هجماتها ضد القوات الإثيوبية في منطقة القرن الأفريقي، والاستفادة من المشاعر المعادية لإثيوبيا بين الصوماليين لتعزيز حملات الاستقطاب والتجنيد وتحديداً في جنوب الصومال، حيث استفادت هذه الحركة تاريخياً من المشاعر المعادية لإثيوبيا لتعزيز الدعم لها بين السكان الصوماليين في جميع أنحاء القرن الأفريقي. كما تصف إثيوبيا بأنها العدو اللدود للمسلمين الصوماليين، وقد طرحت تاريخياً خطاباً صومالياً متأسلاً في المشاعر المعادية لإثيوبيا، ويصور هذا الخطاب إثيوبيا كمحتل أجنبي

“

**يحمل تدهور العلاقات الصومالية الإثيوبية عواقب بعيدة المدى على دول منطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر، وتُضيف الأعمال العسكرية المستمرة من قبل الحوثيين في اليمن، حلقة أخرى من سلسلة التعقيد في منطقة حزام الأزمات، مع احتمال الانعكاسات السلبية للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال على تقاوم حدة التوترات الإقليمية، وتصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية والتطرف العنيف، وتعطيل ممرات الشحن البحري والتجارة الدولية، واضطراب مسارات التعاون والتكامل الاقتصادي.**



الصومالية في أعقاب التعديلات الدستورية الأخيرة، بعد رفضها هذه التعديلات، ومخططاتها للعودة إلى الاقتراع العام من التصويت الانتخابي القائم على أساس العشائر، ومدى تأثير قرار بوتلاند على حالة التماسك الداخلي في البلاد، وإمكانية حدوث انقسامات وحركات انفصالية أخرى في هياكل الفيدرالية الصومالية، في ضوء التحديات الأمنية المستمرة والحرب ضد حركة الشباب الإرهابية. بالإضافة إلى ذلك، تدهور مسارات الإنفراجة وجهود جيبوتي في المصالحة بين مقديشو وهرجيسا بعد التوصل إلى اتفاق في ديسمبر 2023 بشأن استئناف المفاوضات الثنائية بينهما، وقد تسببت مذكرة التفاهم بين أديس أبابا وأرض الصومال في العودة إلى مربع الصفر.

حاصل ما تقدم، يحمل تدهور العلاقات الصومالية الإثيوبية عواقب بعيدة المدى على دول منطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر، وتُضيف الأعمال العسكرية المستمرة من قبل الحوثيين في اليمن، حلقة أخرى من سلسلة التعقيد في منطقة حزام الأزمات، مع احتمال الانعكاسات السلبية للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال على تقاوم حدة التوترات الإقليمية، وتصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية والتطرف العنيف، وتعطيل ممرات الشحن البحري والتجارة الدولية، واضطراب مسارات التعاون والتكامل الاقتصادي، وتقويض جهود مكافحة الإرهاب في الصومال والقرن الأفريقي. لذلك، تُمثل الوساطة الكينية خطوة إيجابية لاحتواء تصاعد الأزمة بين البلدين، ومحاولة لتجنب الارتدادات الخطرة على دول المنطقة ككل.

# الاتجاهات الجديدة للأزمة السودانية في بداية عامها الثاني؟



صلاح خليل - خبير بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعدام الأمن الغذائي بكارثة إنسانية مما تشكل خطراً على الأمن والاستقرار في البلاد. كما لا تلوح في الأفق ثمة بوادر لحل الأزمة، في ظل استمرار النشاط الدؤوب للفواعل الإقليمية والدولية التي تغذي الصراع، مما يعمق من الأزمة بكافة أبعادها ويعيق الحلول السياسية والعسكرية بين طرفي الصراع في البلاد.

بعد مرور عام من الحرب بين الجيش السوداني والدعم السريع ما تزال الحرب في السودان بلا أفق، فيما تتفاقم الأوضاع على كافة المستويات، إذ أد الصراع إلى هجرة ما يقارب 8.5 مليون نسمة مواطنهم ما بين نزوح داخلي ولجوء خارجي، فضلا عن تشريد الملايين، كما خلفت الآلاف من القتلى والجرحى، ومع استمرار المعارك العسكرية بين طرفي الصراع، ينذر

## أولاً: تقدير تكلفة الصراع في عامه الأول

تراجع المستوى الاقتصادي السوداني، وتراجع الاقتصاد وإيرادات الدولة تتراجع بنسبة 80% ما بين عام 2023 والثلث الأول من العام الجاري 2024. سواء كان ذلك بسبب الحرب أو أسباب آخر، مثل توقف سلاسل الإنتاج، وبالتالي انخفاض الناتج الإجمالي المحلي، وهو الأمر الذي قاد في الأخير إلى ارتفاع معدلات التضخم في ظل انهيار سعر الصرف، وانهيار القطاع المصرفي، وكذلك ارتفاع معدل البطالة مقارنة في الفترة ما بين أعوام 2018 حتى 2022، حيث تتراوح ما بين 18.5 إلى 28.3%، في العام الماضي وبداية العام الحالي ارتفع معدل البطالة إلى مؤشر تتجاوز 46%.

بسبب الحرب انخفضت الصادرات خاصة الذهب والبترو، وتدهور القطاع الزراعي بعد فشل عامان من الموسم الزراعي في جميع أنحاء البلاد، خاصة بأن ثلث سكان السودان يقطنون في المناطق الريفية. وحذرت شبكة الاحتياجات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة بأن مستويات كارثية تصل إلى المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل لعدم وجود أمن غذائي في ولايتي جنوب وغرب دارفور بالإضافة إلى ولاية الخرطوم.

ووفقاً لتقرير لشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، تشير فيه إلى تراجع إنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية في السودان بنسبة 40%، وذلك بسبب الاقتتال الدائر بين طرفي الصراع لاسيما فيما يتعلق بانعدام الأمن في المناطق الزراعية، ما أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مثل القمح والغلدة الأخرى إلى ثلاثة إضعاف عن مستويات المسجلة في يناير 2023.

كما تسببت عمليات النهب والسرقه، التي نفذتها الدعم السريع بتخطيط ممنهج، لجميع البنوك الحكومية والتجارية، فضلا عن الخزانات العامة، والخاصة بالعملاء مثل الودائع وحسابات الجارية تقدر بقرابة ترليون دولار. فيما تعرض القطاع الخاص، لخسائر هائلة سواء كانت أملاك أو مدخرات في جميع الولايات المتأثرة بالحرب. حيث شمل عملية النهب والسرقه والتدمير على أكثر 15 سوقا مركزيا فقط على مستوى ولاية الخرطوم بمدنها الثلاثة. كما نهب جميع المخازن السلع الغذائية الضرورية والمواد الخام والبضائع والأدوات الكهربائية، كما تم سرقه ونهب والتوكيلات التجارية وشركات الاتصالات.

“

تسببت عمليات النهب والسرقه، التي نفذتها الدعم السريع بتخطيط ممنهج، لجميع البنوك الحكومية والتجارية، فضلا عن الخزانات العامة، والخاصة بالعملاء مثل الودائع وحسابات الجارية تقدر بقرابة ترليون دولار. فيما تعرض القطاع الخاص، لخسائر هائلة سواء كانت أملاك أو مدخرات في جميع الولايات المتأثرة بالحرب.

كما تعرض المنشآت الصناعية الضخمة للتدمير ونهب إجمالي 575 مصنعا على مستوى ولاية الخرطوم، كما تعرض المخزون الإستراتيجي الوحيد للذهب لدولة للنهب يقدر بعشرات الأطنان من الذهب. وتنامى استمرار الاقتتال سيؤدي إلى انهيار تام لإيرادات الدولة، مما يرفع الخسائر بشكل أكبر وقفا لتقديرات سابقة تقدر، أن إجمالي الأصول التي دمرتها الحرب السودانية تتراوح ما بين 500 إلى 700 مليار دولار. كما تسبب الحرب في انهيار كلي في إيرادات المالية العامة مما يرفع الخسائر بشكل أكبر.

كما تعمدت الدعم السريع التسبب في انهيار النظام الصحي، والذي بلغ قرابة 70% من الشبكة، حيث خرجت أغلبها من نطاق الخدمة بسبب الاقتتال الدائرة في بعض المناطق. كما شملت الخسائر البنية التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات الاتصالات، المياه، الكهرباء، الطاقة، الأبنية التعليمية، المرافق العامة والقطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تدمير شامل لجميع المنازل والممتلكات المدنيين فضلا عن التلوث البيئي الكبير الذي تشهده البلاد منذ بداية الحرب.

فيما سجلت نسبة أعمال العنف ضد المدنيين زيادة بصورة كبيرة في ولاية الجزيرة بلغت 80%، رغم انخفاض المعركة العسكرية بين طرفي الصراع في البلاد. فيما تعرضت الأغلبية العظمى من المستشفيات والمراكز الصحية لتدمير كامل فيما استخدمت معظمها ملاذات للدعم السريع. كما أدت الحرب إلى فجوة وأزمة تعليمية كبيرة، وتدمير بأساليب ممنهجة لقطاع التعليم، وتشرد التلاميذ والطلاب والمعلمين وأساتذة الجامعات.

## ثانياً: مسار باريس الجديد

شهدت العاصمة الفرنسية باريس، في 15 من ابريل 2024، أي بعد عاما من الحرب في السودان، مؤتمرا لمناقشة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة، وإيجاد سبل لتوفير مساعدات إنسانية من بعض الدول المانحة، تفاديا لكارثة إنسانية في البلاد، بالإضافة إلى بحث سبل إمكانية إنهاء أزمة الاقتتال الدائرة بين الجيش السوداني والدعم السريع وإحلال السلام في السودان من خلال مرحلة انتقالية ديمقراطية بسلطة مدنية، وقد جاءت هذه الجهود بعدما خلفت الأزمة وراءها ملايين من السودانيين يعانون من نقصا في المواد الغذائية الأساسية، فضلا عن أكبر موجة للنزوح على المستويين الداخلي والخارجي، كما جاءت رغم الانشغال وحالة



مؤتمر باريس الذي عقد في ظل غموض وعدم شفافية حول كيفية المعايير التي اتخذت حول مشاركة القوى السياسية السودانية، في ظل عدم دعوة ممثلا للدولة السودانية والمنظمات المجتمع المدني السوداني لمعرفة خبرتها الكاملة وتصنيف للمناطق التي أكثر حاجة للمساعدات، فهي تعمل في أجزاء من البلاد لا يمكننا الوصول إليها، فيما توجه منظمات الإغاثة العالمية في تقاريرها إلى الصعوبات التي تواجهها في الحصول على تأشيرات الدخول والتصاريح التي تحتاجها لذلك عدم الاستعانة بالدولة السودانية. كما أن الدول الأوروبية التي شاركت في مؤتمر باريس ليس لديها نفوذ كبير سواء كان في السودان أو المنطقة، مقارنة ما تقدمه بعض دول الاتحاد الأوروبي من مساعدات عسكرية وإنسانية إلى أوكرانيا.

التوتر التي تغيم على الأوضاع في الشرق الأوسط ، فضلا عن العديد من الصراعات على مستوى دول العالم، الأمر الذي يشير إلى أن الكارثة باتت تهديد غير مسبوق. وركز المؤتمر الذي عقد على مدار يوم واحد على ثلاث محاور أساسية:

- **إنسانية:** المساعدات الإنسانية وإيصالها دون عوائق.
- **سياسيا:** دعم الوساطة في منبر جدة، لوقف العدائيات بشكل نهائي، وأيضا التنسيق مع الأطراف الأخرى.
- **المسار الديمقراطي بقيادة حكومة مدنية في الفترة الانتقالية.**

مؤتمر باريس الذي عقد في ظل غموض وعدم شفافية حول كيفية المعايير التي اتخذت حول مشاركة القوى السياسية السودانية، في ظل عدم دعوة ممثلا للدولة السودانية والمنظمات المجتمع المدني السوداني لمعرفة خبرتها الكاملة وتصنيف للمناطق التي أكثر حاجة للمساعدات، فهي تعمل في أجزاء من البلاد لا يمكننا الوصول إليها، فيما توجه منظمات الإغاثة العالمية في تقاريرها إلى الصعوبات التي تواجهها في الحصول على تأشيرات الدخول والتصاريح التي تحتاجها لذلك عدم الاستعانة بالدولة السودانية. كما أن الدول الأوروبية التي شاركت في مؤتمر باريس ليس لديها نفوذ كبير سواء كان في السودان أو المنطقة، مقارنة ما تقدمه بعض دول الاتحاد الأوروبي من مساعدات عسكرية وإنسانية إلى أوكرانيا مقابل ما تسعى تقديمه من خلال مؤتمر باريس إلى السودان. وفي السياق ذاته انعقد مؤتمرا آخر يناقش السودان ما بعد الحرب بمشاركة 40 شخصا من القوى السياسية والمجتمع المدني في معهد العالم العربي في باريس. إذا كان الغاية الأولى لمؤتمر باريس هو تعبئة المانحين الدوليين والإقليميين لتوفير الأصول المالية الضرورية لمساعدات السودان.

وتهدف باريس، من لاستفاضتها للمؤتمر، البحث عن مؤطي قدما لها في السودان، خاصة بعد تراجع نفوذها في غرب أفريقيا نتيجة للفاعول الدولية الأخرى. لاسيما بأن اقتصادها مبني بشكل

كلى على أفريقيا من المعادن من ذهب وماس ويورانيوم كمصدر كبير للطاقة لاوروبا. ستظل الثروات الطبيعية في القارة الأفريقية، مواقع مهمة لجذب القوى الدولية والإقليمية كساحة صراعا وتحقيق مصالح ومدخل جديد للاستشرف لبعض البلدان الإفريقية. ويبدو واضحا أن فكرة مؤتمر باريس، ما هي إلا توزيع لأدوار الفواعل الخارجية في الأزمة، وأنه يتم توزيع مسار الأزمة الإنسانية كمدخل لإعادة التموضع، وفي الوقت نفسه محاولة رفع حجم المساعدات الإنسانية والمالية للسودان، وإيجاد مخرج حقيقي الأزمة السودانية. ولذلك تبدو الفكرة أكثر رواجاً على نشرات الأخبار.

بلاشك ربما يساهم مؤتمر باريس في تقديم مساعدات للسودان، إذا ما التزمت الدول فيما تعهدت به، ولكن يمثل الغياب الجيش السوداني ودون التنسيق معه والتنسيق مع بعض القوى السياسية التي لا تمثل الشعب السوداني، يدفع الرعاة هذا المؤتمر بالوقوع في فخ القوى السياسية التي ليست لديه شرعية حتى في مواقفها، كما لا تملك رؤية واضحة لحل الأزمة السودانية على مدار عاما كاملا من الجولات في العديد من الدول العربية والإفريقية.

ولا يمكن أن يحقق مؤتمر باريس حول دعم السودان، بعد مشاركة لأكثر من ستين دولة ومنظمات دولية وإقليمية الذي قامت برعايته كل من فرنسا، ألمانيا والاتحاد الأوروبي، حلولا لأزمة الحرب الدائرة لأكثر من عام بين الجيش السوداني والدعم السريع، ولكن يمكن لهذا المؤتمر مساعدة السودان لوقف الحرب، إذا كان مخرجات المؤتمر شددت على عدم التدخل في الشأن الداخلي السوداني، كما اظهر مؤتمر باريس بأن الوساطات القائمة أصبحت أكثر تضاربا فيما بينها وانها لا تؤدي في نهاية المطاف إلى وقف الحرب، طالما لا زالت الفواعل الإقليمية والدولية تتخربط في الحرب حتى إذا كانت بمبررات إنسانية.

# كيف استقبلت فرنسا فوز مرشح المعارضة بانتخابات الرئاسة في السنغال؟



هنا رامي - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فوز مرشح المعارضة الشاب "باسيرو ديومي فاي"، المرشح عن حزب الوطنيون من أجل العمل والأخلاق والأخوة PASTEF عقب خروجه من السجن بعد 11 شهرا، ليتولى مقاليد الحكم للسنوات الخمس القادمة، وهو ما مثل مفاجأة بكل المقاييس 2024.

انطلقت الانتخابات الرئاسية في السنغال والتي تعد الخامسة منذ استقلال الدولة السنغالية في 24 مارس الماضي، حيث توجه نحو 7 ملايين ناخبًا أدلوا بأصواتهم لاختيار رئيس الدولة وسط أزمة اقتصادية وتوترات سياسية، والتي اسفرت بمشاركة شعبية طاغية

## أولاً: المسار غير المتوقع للانتخابات الرئاسية السنغالية

استطاع "باسيرو ديوماي فاي" المرشح عن حزب الوطنيين من أجل العمل والأخلاق والأخوة PASTEF والذي يعد اصغر رئيس منتخب في أفريقيا والبالغ من العمر 44 عاماً، الفوز باكتساح على مرشح الائتلاف الحاكم "أمدو با"، بحصوله على 54% من الأصوات حسب النتائج الرسمية، مقابل 31% من الأصوات فقط للخصم المذكور، وهو فارق مكنّ الفائز من تولي الرئاسة من دون اللجوء إلى دور ثانٍ من الانتخابات.

وشارك "فاي" في تأسيس حزب PASTEF عام 2014 الذي ناضل من أجل إعادة التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وشغل منصب الأمين العام للحزب، الذي يتزعمه عثمان سونكو الذي أصبح نجم الساحة السياسية السنغالية قبيل الانتخابات، بعد وقوع اضطرابات واسعة في البلاد عقب إلقاء القبض عليه لانتقاده سير محاكمة عثمان سونكو بالتشهير على وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما رأى فيه مناصروه محاولة من نظام الرئيس السابق "ماكي سال" لإقصاء سونكو من المعركة الانتخابية.

وأكد الرئيس السنغالي "فاي" في بيان صحفي أن يحمل برنامج الرئاسي وعوداً بـ"القطيعة" مع إرث نظام الرئيس السابق، وإعادة هيكلة البلاد بحيث تتخلص من "الفساد المستشري في مفاصل أجهزتها". كما قام فاي بعد ساعات من تنصيبه رئيساً للسنغال بتعيين أبرز داعميه في الانتخابات عثمان سونكو رئيساً للوزراء، متعهداً بإجراء "تغيير منهجي" على رأس الدولة.

وقد تعددت الأسباب المفسرة لوصول المعارضة السنغالية للحكم، وعلى رأسها الأزمة السياسية السابقة على الانتخابات. فقد اشتعلت موجة من الاحتجاجات في الداخل، ودخلت البلاد في أزمة سياسية غير مسبوقة، نظراً لقرار الرئيس السنغالي السابق "ماكي سال" تأجيل الانتخابات الرئاسية، لتشهد العاصمة دكاكرا مظاهرات واسعة وصدامات بين رجال الشرطة والمتظاهرين سبقت السباق الانتخابي بعام، وجاء انتخاب "فاي" رئيساً للسنغال جراء أحداث مثيرة للجدل عاشتها البلاد راجت آنذاك أنباء عن نية الرئيس "ماكي سال" الترشح لولاية ثالثة، مما يخالف نصوص دستور البلاد، الذي يمنع خوض الرئاسات لأكثر من مرتين متتاليتين.

وفي المرتبة الثانية تأتي الأسباب الاقتصادية كعامل مفسر لوصول المعارضة السنغالية للحكم. حيث شهدت فترة رئاسة

“

أكد الرئيس السنغالي "فاي" في بيان صحفي أن يحمل برنامج الرئاسي وعوداً بـ"القطيعة" مع إرث نظام الرئيس السابق، وإعادة هيكلة البلاد بحيث تتخلص من "الفساد المستشري في مفاصل أجهزتها". كما قام فاي بعد ساعات من تنصيبه رئيساً للسنغال بتعيين أبرز داعميه في الانتخابات عثمان سونكو رئيساً للوزراء، متعهداً بإجراء "تغيير منهجي" على رأس الدولة.

ماكي سال نموّاً اقتصادياً بلغ متوسطه نحو 5% بفضل الشروط الملائمة للأعمال بالنسبة للمستثمرين الدوليين، كما استهدفت خطة السنغال الناشئة بقيمة 20 مليار دولار، إلى جعل السنغال دولة متوسطة الدخل بحلول عام 2035 من خلال الإنفاق على البنية التحتية والسياحة المدعومة بمشاريع النفط والغاز. لكن الملاحظ أن هذه الخطط التنموية فشلت في تحقيق إنجاز ملموس في مجال الحد من الفقر، هذا بجانب استمرار أزمة البطالة واسعة النطاق حيث يمثل نسبة الشباب العاطلين عن العمل نحو ثلث شباب السنغال، بجانب ذلك يعاني نحو نصف سكان البلاد البالغ عددهم 17 مليون نسمة من فقر، وفقاً للأمم المتحدة.

ويظل من بين الأسباب المرجحة لفوز مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية السنغالية تنامي النهج المناوئ لفرنسا في غرب أفريقيا عموماً وفي السنغال كذلك، وهو ما أدى إلى تآكل حزب الرئيس ماكي سال في السنوات الأخيرة، وتنامي تأييد المعارضة التي تتبنى خطاباً مناهضاً لعلاقة التبعية التي تجمع السنغال بفرنسا.

## ثانياً: ملامح الاستجابة الفرنسية المبكرة

تعد العلاقات الفرنسية السنغالية من النماذج الناجحة للسياسة الخارجية الفرنسية في أفريقيا منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية. فعلى المستوى العسكري، لا تزال فرنسا مُحترفة بقاعدتها الجوية في مطار ليوبولد سيدار سنجور الدولي في دكار، بالإضافة إلى تخزينها بعض الأسلحة الحديثة في قاعدة تيبس السنغالية على بُعد 70 كم من العاصمة (داكار). وأُضف إلى ذلك ما يربط فرنسا بالسنغال من اتفاقيات دفاعية منذ 1974 وهو ما يوفر غطاء قانوني لاستمرار فرنسا في نشر 1200 عسكري فرنسي (من القوات البرية والجوية والبحرية) في دكار حتى الآن، مع نية معلنة مسبقاً لخفض العدد إلى 500 عسكري فرنسي بحلول نهاية عام 2024.

وعلى المستوى الاقتصادي، تمثل السنغال الواقعة في غرب أفريقيا أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لفرنسا من دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتجارة بين السنغال وفرنسا 853 مليون يورو في 2015. وأُضف إلى ذلك تُعتبر السنغال سابع أكبر شريك تجاري عالمي لفرنسا، وثالث أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا. وتمثل فرنسا أكبر مُستثمر أجنبي في السنغال بإجمالي استثمارات يبلغ 1.7 بليون يورو.

“

يظل من بين الأسباب المرجحة لفوز مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية السنغالية تنامي النهج المناوئ لفرنسا في غرب أفريقيا عموماً وفي السنغال كذلك، وهو ما أدى إلى تآكل حزب الرئيس ماكي سال في السنوات الأخيرة، وتنامي تأييد المعارضة التي تتبنى خطاباً مناهضاً لعلاقة التبعية التي تجمع السنغال بفرنسا.

ضد الوجود والنفوذ الفرنسي، بداية من مالي، مروراً ببوركينا فاسو، وصولاً للنيجر مؤخراً، بل وبحث دول الساحل الثلاث عن تحالفات جديدة قد تشمل روسيا وإيران بعد اعلانهم رسميًا الانفصال عن فرنسا.

لكن في المقابل، استدعت التحليلات الفرنسية تصريحات سابقة لرئيس المعارضة سابقاً ورئيس الوزراء الحالي "عثمان سونكو" مع فرانس 24 وإذاعة فرنسا الدولية في يناير 2023، أعلن فيها أنه "ليس لديه أي شيء ضد فرنسا"، ودعا باريس إلى "شراكة مربحة للجانبين مع أفريقيا"، وهو الموقف الذي يتسق مع الخطاب الأول الذي أدلى به الرئيس الجديد فاي بعد تنصيبه الذي تضمن مخاطبته لكل شركاء بلاده الخارجيين بأن "السنغال ستحتفظ بمكانتها دائماً، وستظل البلد الصديق والحليف الآمن والموثوق به لأي شريك سينخرط معنا في تعاون شريف ومحترم ومثمر للطرفين"، وهو التصريح الذي حمل رسالة طمأنة ضمنية لفرنسا.

**مما سبق،** جاء التغيير السياسي في السنغال، بما أكده الرئيس الجديد من التزامه بإعادة تقييم العلاقات الدولية لبلاده، وخاصة تلك التي تربط السنغال بفرنسا لي طرح تحديات دبلوماسية واقتصادية كبيرة على السياسة الخارجية الفرنسية في أفريقيا بما يمكن أن يحمله ذلك من انعكاسات على التواجد الفرنسي العسكري والاقتصادي في غرب القارة.

وقد جاءت التصريحات المبكرة للرئيس السنغالي الجديد فاي بشأن العلاقات الخارجية لبلاده لتؤكد على استحضار المصالح الوطنية في العلاقات الدولية، واستطلاع آفاق مستقبل شراكات السنغال مع العالم الخارجي في العهد الجديد. لكن التصريحات الأهم تمثلت فيما أعرب الرئيس الجديد عن رغبته بإعادة النظر في علاقات بلاده الخارجية، وخاصة مع فرنسا التي تعيش على وقع القلق من خسارة حليف استراتيجي جديد في غرب أفريقيا. ففرنسا لكونها المستعمر السابق للسنغال وشريكه السياسي والاقتصادي الأول، تأمل في الحفاظ على علاقات وطيدة مع هذا البلد بعد الانتكاسات العديدة التي منيت بها في المنطقة، ولاسيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر حيث اضطرت إلى قطع كل أشكال التعاون العسكري مع هذه الدول الثلاث.

على هذا الأساس، كشفت المواقف الفرنسية الرسمية وغير الرسمية عن مساحة واسعة من القلق بشأن تداعيات التغيير السياسي في السنغال على نحو ما عبرت عنه صحيفة "لوموند" في 25 مارس ما جرى بأنه "زلزال سياسي في السنغال"، التي اعتبرت فوز زعيم المعارضة السنغالية بالرئاسة خطراً على العلاقات الفرنسية السنغالية في ظل مواقفه المعلنة المناهضة لفرنسا ونفوذها والمطالبة بخروجها علناً من السنغال ووقف استغلالها موارد بلاده.

وتجلى القلق الفرنسي من التصريحات أدلى بها فاي سابقاً ولوح فيها بتنوع الشراكات العسكرية والأمنية لبلاده، إن اقتضت المصلحة ذلك، وهو ما يحتمل الانفتاح على روسيا التي نجحت في سحب البساط من تحت أقدام فرنسا في أكثر من بلد أفريقي، وآخر هذه البلدان أفريقيا الوسطى، حيث تبحث موسكو مع الدولة الأفريقية إنشاء قاعدة عسكرية روسية هناك. فعلى مدار السنوات الأخيرة، بدأت السياسة الفرنسية في أفريقيا بفقدان نفوذها تدريجياً، وذلك جراء موجة الاحتجاجات والحركات المناهضة التي شهدتها العديد من الدول الأفريقية على وجه الخصوص في العامين الماضيين



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحولت الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولت ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمادها بالخيارات والبدايل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عدد من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة

#### البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولت الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحولت ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجنحة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة  
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

Facebook Twitter Instagram YouTube /ecsstudies

ecss.com.eg



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة  
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

[f](#) [t](#) [v](#) [@](#) /ecsstudies